INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

رفضه للتواجد الإماراتي في جنوب اليمن جعله أحد ضحايا الاختفاء القسري

الحرية للناشط السياسي عبد الحميد الصبيحي

في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني، تُقدم مجموعات مسلحة تابعة لدولة الإمارات في جنوب اليمن على اعتقال الناشط السياسي عبد الحميد الصبيحي دون معرفة مكانه لرفضه للتواجد الغير شرعي للإمارات وممارساتها المتنافية مع كافة المبادئ الإنسانية.

حسب معلومات حصلت عليها قوى الحراك الجنوبي، بناء على ما ذكر في بيان لهم، تفيد بان قوات اللواء شلال على شايع هي من قامت باختطاف الصبيحي وان قائد الكتيبة بمعسكر جبل حديد علي قائد حله على علم بذلك حيت افاد بان قوات امن محافظه عدن هم من قاموا باختطاف الصبيحي.

عُرفت السجون السرية الإماراتية في جنوب اليمن بوسائل التعذيب والتنكيل والقتل خارج نطاق القانون وكافة أشكال الانتهاكات الغير قانونية والغير إنسانية حتى. ضحايا كثر كانوا فريسةً لهذه السجون دون وجود أي تمثيل

قضائي أو أي أشكال المحاكمة العادلة، معظم الأحكام تصدر عن مدى رضى ومزاج الأشخاص المسؤولين في تلك السجون التي كُشف بعد تواجدها أيضاً عن مقابر سرية تخفي بها جثث من لاقى حتفهم تحت التعذيب.

عبد الحميد سعيد احمد سالم الصبيحي الروسي
عمره:29 سنه
السكن: الشعب
المحافظة: عدن
عمله: عسكري
مواليد:15/2/1990
المؤهل: طالب حقوق
طبيعة عمله ناشط ومعارض ويعمل ندوات مناهضه للاختفاء القسري للمدنيين والعسكريين.

عبد الحميد الصبيحي هو سجين رأي وقف إلى جانب بلاده وجعل من صوته السلاح الوحيد لمحاربة تحالف العدوان على بلاده بقيادة السعودية ونهب ثرواته دون حسيب أو رقيب وارتكاب المجازر بحق الشعب اليمني دون أي تحرك دولي لإيقاف هذه المعاناة الإنسانية.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يدين ذلك الاعتقال التعسفي من قبل العناصر الامنية التابعة لدولة الإمارات بحق الناشط السياسي عبد الحميد الصبيحي، ويؤكد على أن من حق أي إنسان التعبير عن رأيه ورفض احتلال بلاده من قبل دول شقيقة كان من المفروض أنها تحترم مبادئ حسن الجوار وهذا من أبسط حقوقه التي تكفلها القوانين الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

يطالب المجلس بالإفراج الفوري عنه وعن كافة معتقلي الرأي في السجون التابعة لدولة الإمارات في جنوب اليمن، والتحقيق بكافة الانتهاكات التي تحصل داخل قضبان تلك السجون. ويُحمل السلطات الأمنية لدولة الإمارات في جنوب اليمن المسؤولية الكاملة عن سلامة صحته والحفاظ على حياته.

كما يطالب الجهات الأمنية اليمنية المسؤولة في جنوب اليمن القيام بواجبها الكامل تجاه أبناء المنطقة في ضمان الانضباط الأمني وعدم السماح لتلك الأعمال الفوضوية غير المسؤولة من قبل الأجهزة الأمنية وهي متعددة في العاصمة عدن في تحويل جنوب اليمن إلى منطقة تخلو من وجود القانون.

ويؤكد المجلس على ضرورة تحرك المجتمع الدولي والجهات المعنية ذات الصلة في الأمم المتحدة من القيام بواجبهم الإنساني والقانوني على أكمل وجه لإيقاف ظاهرة الخطف والقتل المستشرية في جنوب السودان وإنقاذ بقية المواطنين من انتهاكات محتمة إذا لم يتم التحقيق بالجرائم الإنسانية المرتكبة من قبل وتحويل المسؤولين عنها إلى محاكم دوليه تضمن حكم عادل بعيداً عن أي ضغط سياسي ومصالح اقتصادية.

جنيف 2019/06/12